سياسة الدول الغربية الكبرى تجاه الأوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠م

.....

أ.م.د. أحمد محمود علو السامرائي
جامعة سامراء/ كلية التربية
قسم التاريخ

أ.م.د. فراس صالح خضر الجبوري
جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

م.د. أحمد حافظ إبراهيم العزاوي
المديرية العامة للتربية في صلاح الدين

الملخص

شهدت تركيا خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠م) أوضاعاً اقتصادية صعبة، اتخذت أشكالاً مختلفة، منها ارتفاع معدلات التضخم وتفشي البطالة، والتي أسهمت في زيادة مديونية تركيا، وعدم استطاعة الحكومة الايفاء بالتزاماتها المالية، وذلك لأن الاقتصاد التركي كان يعاني أساساً من قلة الموارد المالية بسبب الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٣٩م)، الأمر الذي دفع القادة الأتراك إلى طلب المساعدة عن طريق الاقتراض من الدول الغربية الكبرى، وذلك لسد العجز الكبير الحاصل في الميزانية العامة للدولة، ونتيجة لذلك كان من الطبيعي أن تتباين سياسات ومواقف تلك الدول تجاه الأزمة الاقتصادية في تركيا كل حسب مصالحه وطبيعة العلاقات التي تربطها مع تركيا.

Abstract

During the period of the Democratic Party (1950-1960), Turkey experienced difficult economic conditions, which took various forms, including the high rates of inflation and the spread of unemployment, which contributed to the increase of Turkey's indebtedness and the government's inability to meet its financial obligations. Financial resources due to the negative effects of the Second World War (1939-1945), which led Turkish leaders to seek help by borrowing from the major Western countries, to meet the large deficit in the state budget, and as a result, Those countries stand towards the economic crisis in Turkey, each according to its interests and the nature of the relationships with Turkey.

المقدمة

نال تاريخ تركيا المعاصرة اهتمام العديد من الباحثين والمؤرخين لما له من أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة العربية من جهة، ومنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، لاسيما وأن تركيا تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، فضلاً عن إمكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية.

تناول هذا البحث الذي حمل عنوان **"سياسة الدول الغربية الكبرى تجاه الأوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠م"**، دراسة الأزمة الاقتصادية التي عانت منها تركيا إبان مدة حكم الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠م)، وسياسة الدول الغربية الكبرى تجاه تلك الأزمة، إذ شهدت الأوضاع الاقتصادية في تركيا خلال تلك المدة متغيرات عديدة أثرت بشكل كبير على القطاع الاقتصادي فيها، والتي أدت بالتالي إلى حدوث أزمة اقتصادية عانت منها تركيا، مما اضطرها إلى طلب المساعدات الاقتصادية والاستدانة من الدول الغربية الكبرى، فضلاً عن حدوث تطورات سياسية مهمة كانتماء تركيا إلى أحلاف عسكرية وسياسية كان في مقدمتها حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م، وحلف بغداد عام ١٩٥٥م.

قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، إذ تناول المبحث الأول **(الأوضاع الاقتصادية في تركيا)**، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى **(سياسة الدول الغربية الكبرى تجاه الأوضاع الاقتصادية في تركيا)**.

المبحث الأول
الأوضاع الاقتصادية في تركيا

ساهمت عوامل عديدة في تدهور الأوضاع الاقتصادية في تركيا خلال المدة (١٩٥٠ـــ١٩٦٠م)، كان أبرزها[١]:

(١) عجز واضح في ميزان المدفوعات[٢].

(٢) تفاقم الديون الخارجية والنقص الحاد في العملات الصعبة.

(٣) التضخم[٣]، والبطالة[٤]، والهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة.

(٤) تدني مستويات المعيشة في تركيا.

باشرت تركيا بتنفيذ سياسة اقتصادية طموحة بعد تسنم الحزب الديمقراطي سدة الحكم في تركيا عام ١٩٥٠م، إذ تم فرض نظام الضرائب الذي عرف باسم**(Varlik vergisi)**[٥]، كما جرى التركيز على مسألة التصنيع بهدف تطوير تركيا وتأهيلها للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة[٦]، وقد حققت خطط التنمية التي باشرت بتنفيذها حكومة الحزب الديمقراطي في بداية عقد الخمسينيات نمواً قارب (٧٪) سنوياً، إلاّ أنها أثقلت كاهل تركيا بالديون الخارجية، إذ ركزت تلك الخطط على جانبين مهمين: الأول تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلاحين من أجل النهوض بالواقع الزراعي المتردي، والذي انعكس بشكل واضح على تحسين أوضاعهم الاجتماعية، أما الجانب الآخر فقد انصب على النهوض بالقطاع الصناعي عن طريق فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية[٧]، فضلاً عن ذلك أنشأت الحكومة مصرف **"الإنماء الصناعي"** عام ١٩٥٠م، والذي كان الهدف من إنشاءه تقديم المساعدة للقطاع الخاص[٨]، ويعود سبب ذلك إلى[٩]:

١. إن معظم الصناعات التركية، اعتمدت بدرجة كبيرة على قطع الغيار والمواد الأولية المستوردة من الخارج.
٢. أدى تشغيل تلك المصانع وزيادة إنتاجها إلى زيادة المستوردات التركية على النحو الذي نتج عنه عجز كبير في الميزان التجاري[١٠]، بسبب عجز الصادرات التركية عن موازنة تلك المستوردات.

أدى ذلك إلى خلق حالة من التذمر الشعبي، لاسيما وأن أصحاب الدخول الثابتة تأثروا كثيراً بذلك الوضع، إذ دفع ذلك العجز في ميزان المدفوعات تركيا للاستدانة الواسعة من الخارج، الأمر الذي فاقم

ديونها الخارجية، وقد نتج عن تلك الديون المتراكمة وفوائدها آثاراً سلبية على الاقتصاد التركي تمثلت في[١١]:

١. أصبح الاقتصاد التركي يدور في حلقة مفرغة.
٢. تقلص استيرادات المواد الخام وقطع الغيار بسبب نقص العملات الصعبة، والذي أدى بدوره إلى تقلص الإنتاج الصناعي، الذي قاد إلى تقليص الصادرات التركية إلى الخارج، مما نتج عنه استمرار العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات.
٣. أخذ التضخم بالتصاعد في تركيا على نحو ملفت خلال المدة (١٩٥٤–١٩٦٠م)، ويعود السبب في ذلك إلى[١٢]:

(أ) سياسة القروض التي لجأت إليها الحكومة التركية لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات، إذ زادت السيولة النقدية والتي أسهمت في زيادة مشكلة التضخم.

(ب) الانخفاض المستمر في قيمة الليرة التركية.

٤. أدت سياسة القروض والتضخم الذي عانت منه تركيا إلى انهيار قيمة العملة الوطنية التركية (الليرة)، لاسيما وأن الأسعار أخذت بالارتفاع المستمر خلال السنوات (١٩٥٤–١٩٦٠م)، بالشكل الذي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية.

كان من أبرز نتائج الأزمة الاقتصادية بروز مشكلة البطالة، التي تعد أكثر خطورة على المجتمع التركي، حتى أصبحت مع نهاية عقد الخمسينيات لعنة على الاقتصاد التركي، إذ برزت تلك المشكلة بشكل واضح مع بداية الهجرة الريفية الواسعة التي شهدتها تركيا منذ عام ١٩٥١م، إذ تجاوز عدد العاطلين عن العمل المليون عامل[١٣]، ومع زيادة النمو السكاني الذي بلغت نسبته نحو (٣٪) سنوياً، واستمرار الهجرة الريفية وتزايد الاحتكار ونمو الرأسمالية الجديدة في تركيا، فإن عدد العاطلين عن العمل أخذ بالازدياد بشكل ملفت للنظر خلال السنوات (١٩٦٠-١٩٥٥م)[١٤].

حظيت مشكلة البطالة في تركيا باهتمام بالغ من قبل الحكومة التركية التي أوضحت أن هنالك العديد من العوامل التي أدت إلى تفاقمها، والتي يمكن إيجازها بما يأتي[١٥]:

١. إنهاء الدول الأوربية الغربية لعقود آلاف من العمال الأتراك، وتوقفها عن استقبال عمال أتراك جدد إلاّ بشكل محدود جداً.
٢. انخفاض نسبة التشغيل في تركيا بشكل كبير بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية.

٣. عدم وضوح السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي بشأن معالجة المشكلة.

٤. استمرار النمو السكاني والبالغة نسبته (٣٪).

ولذلك تركت مشكلتا التضخم والبطالة والآثار المترتبة عليهما انعكاسات خطيرة على ميزان المدفوعات، والذي نتج عنه عدة مشاكل ظهرت آثارها على الاقتصاد والمجتمع التركي، كان في مقدمتها[١٦]:

١. الهدر الكبير للقوى البشرية والاقتصادية وتآكل المدخرات التركية.

٢. التغيرات الاجتماعية المتمثلة في الانسياق وراء الدعوات السياسية والدينية، المناهضة لسياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية والسياسية نتيجة الأزمة الاقتصادية.

انصب نشاط حكومة الحزب الديمقراطي على التخلص من تلك الأزمة، لذلك باشرت باتخاذ خطوات عملية لجذب رؤوس الأموال الأوربية والأمريكية إلى تركيا، إذ كانت لديهم قناعة تامة بأن استثمار مصادر ثروة البلاد وإنعاش تجارتها الخارجية ورفع مستوى معيشة أبنائها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية[١٧].

ومن أجل بث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب عرضت حكومة الديمقراطيين التركية في آب ١٩٥١م، لائحة مشروع قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية في تركيا على المجلس الوطني التركي الكبير، وبعد أن وافق المجلس على اللائحة، أصدرت الحكومة القانون المرقم (٦٢٢٤) لسنة ١٩٥١م، الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة[١٨]، فضلاً عن قانون آخر برقم (٦٣٢٦) لسنة ١٩٥١م الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة النفطية التركية[١٩].

وقد شجع صدور قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة، مجموعة من الشركات الأمريكية والبريطانية والإيطالية للاستثمار في شتى مجالات الإنتاج الصناعي داخل تركيا منها شركة مشيغن **(Michigan)** الأمريكية للمواد الكيمياوية، وشركة كات **(Kate)** البريطانية، وشركة دولفين **(Dolphin)** الإيطالية[٢٠].

وعلى الرغم من تلك الاجراءات والتدابير الاقتصادية، بقيت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل تركيا منخفضة نسبياً، وبالتالي لم تستطيع إنعاش الاقتصاد التركي للنهوض بواقعه المتردي، وفي كانون الثاني عام ١٩٥٤م، أصدرت الحكومة التركية قانوناً جديداً عدلت بموجبه مواد أساسية في قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية السابق في الصناعة، وتحول ذلك القانون المعدل إلى عامل إضافي مشجع للرأسمال

الأجنبي والذي أخذ موقعاً مهماً في مجال الصناعة في عهد الديمقراطيين، إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا موطئ قدم جيد لها في ذلك المجال(٢١).

مع كل ذلك، فإن معظم المشاريع التي أقيمت برؤوس الأموال الأجنبية في عقد الخمسينيات كانت ذات مردود اقتصادي محدود الفائدة، إلاّ إنّ تركيا كانت بحاجة ماسة إليها، لاسيما المعامل التي أقيمت لصناعة أجهزة البث الإذاعي التي أصبح بالإمكان عرضها في الأسواق بنصف سعر مثيلاتها المستوردة(٢٢).

نتج عن انتهاج تلك السياسة الاقتصادية القائمة على مبدأ **(فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية في تركيا)**، ظهور العديد من المؤسسات والمشاريع والمصارف الأجنبية ذات الطابع الاحتكاري في البلاد، والتي كادت أن تكون الكلمة العليا فيها لرؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما الأمريكي منها والذي بدأ يتمتع بالحظوة في عهد الديمقراطيين(٢٣)، ومع ذلك دفعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية الدول الغربية إلى التريث أحياناً والتردد في أحيان أخرى بشأن تقديم القروض إلى تركيا، فعلى سبيل المثال كان سبب تردد الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى موقف اللوبي اليوناني داخل الكونغرس الأمريكي، الذي كان يتابع بحذر تردي الأوضاع الاقتصادية في تركيا، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً في توازن القوى لصالح اليونان على حساب تركيا، فيما كانت أوساط أمريكية أخرى ترى إنه من العبث مد يد العون إلى اقتصاد مريض مثل الاقتصاد التركي(٢٤).

كان الديمقراطيون يعولون كثيراً على المساعدات الأمريكية، لاسيما قروضها، لكن الأخيرة كانت تتحرك في إطار مصالحها الخاصة، قبل أي اعتبار آخر، وعندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية إن أنقرة عاجزة عن الايفاء بتعهداتها المالية من خلال تسديد القروض وفوائدها، رفضت طلباً تركياً بتزويدها بثلاثمائة مليون دولار والذي كانت بأمس الحاجة إليه، ولذلك انتقد الديمقراطيون الموقف الأمريكي لأنه عرقل طموحهم في تطوير اقتصاد بلادهم، واقتصر الدور الأمريكي على تقديم النصح والمشورة التي من شأنها إنقاذ الاقتصاد التركي وفقاً للتصورات الأمريكية بشأن ذلك، ومنها تقليص النفقات وتبني نهج معتدل ومدروس لتطوير البنية الاقتصادية، وتجنب كل ما من شأنه أن ينعكس سلبياً على التوازن القلق في ميزانية الدولة وغير ذلك من النصح التي تلقته تركيا ببرود واضح بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية منح تركيا قرضاً مالياً(٢٥).

والجدير بالذكر، أنه لم يكن بوسع أوساط مؤثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تلحظ الواقع المتردي للاقتصاد التركي، ففي نهاية عهد الديمقراطيين بلغ حجم مديونية تركيا الخارجية (١٢) مليار ليرة،

كما بلغ مجموع القروض الداخلية (٧) مليار ليرة، كما حاولت الحكومة التركية الحصول على قروض جديدة للإيفاء ببعض فوائد القروض المتراكمة عليها، حتى إنها اضطرت إلى إيداع ما لا يقل عن (١٠٢) طن من السبائك الذهبية لدى عدد من الدول الدائنة لتركيا من أجل بعث الاطمئنان لدى الدول الدائنة[٢٦].

المبحث الثاني

سياسة الدول الغربية الكبرى تجاه الأوضاع الاقتصادية في تركيا

شهدت علاقات تركيا مع الدول الغربية الكبرى ومنذ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي[٢٧] عام ١٩٥٢م، تطورات مهمة في مختلف مجالات التعاون الثنائي، إذ كانت السياسة الخارجية التركية طوال عقد الخمسينيات متماشية مع الاستراتيجية الغربية في منطقة شرقي البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط[٢٨].

وبما أن العامل الاقتصادي يعد أحد أهم المحركات الأساسية لسياسات الدول تجاه بعضها البعض، نشأت تحالفات سياسية وعسكرية بين تركيا والدول الغربية الكبرى، حاولت تركيا من خلالها الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات، لاسيما الاقتصادية منها[٢٩]، ومن الأمثلة على ذلك المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا من خلال مبدأ ترومان **"The Truman Doctrine"** عام ١٩٤٧م[٣٠].

أولاً: بريطانيا وفرنسا:

حصلت تركيا من خلال علاقاتها مع بريطانيا على مكاسب سياسية واقتصادية خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي، إذ تحسن الاقتصاد التركي بفضل الدعم المالي البريطاني له، وأشار رئيس الجمهورية التركية جلال بايار[٣١] في خطاب له أمام المجلس الوطني التركي الكبير عام ١٩٥٠م، إلى طبيعة العلاقات التركية– البريطانية، قائلاً: **((إن الصداقة والمساعي المتبادلة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا تترابط يوماً بعد يوم، وهي تبذل أقصى الجهود للمحافظة على مفهوم الصلح لدى الدول الحرة، وإن المساعي المشتركة الحميمة التي بيننا والتي أصبحت ذات قيمة شعبية تؤمن منافع للطرفين))**[٣٢].

أبدت الأوساط التركية اهتمامها بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركية محمد فؤاد كوبرلو[٣٣] إلى دول أوربا الغربية عام ١٩٥١م، واشتراكه في اجتماع وزراء الخارجية في ستراسبورغ **(Strasbourg)** بفرنسا لعدة اعتبارات مهمة، منها[٣٤]:

١. إن الأوساط التركية كانت تأمل في نجاح مساعي وزير خارجيتها لإقناع الدول الغربية بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي.
٢. عدت تركيا اشتراكها مع الدول الغربية وبالشكل الذي تم **(بالرغم من الوعود والتعهدات التي وعدت بها)**، إلاّ أن ذلك لا يضمن لها سلامتها في حالة وقوع اعتداء روسي.

قامت وزارة الخارجية التركية خلال السنوات مدار البحث بنشاط واسع تجاه الدول الأوربية، وأحرزت نجاحاً كبيراً في تقوية جبهة السلم والأمن الدوليين من جهة، وفي تدعيم موقف تركيا دولياً من جهة أخرى، وقد عبر عن ذلك الرئيس التركي جلال بايار قائلاً: **((خلال السنة المنصرمة [١٩٥٢] سنحت لنا الفرصة بالقيام بتقوية علاقاتنا بالدول الأوربية الغربية عن طريق الاتصالات والمحادثات وقد أثمرت هذه الاتصالات بصورة كبيرة جداً، ومن تلك الاتصالات التي قمنا بها محادثات لندن وباريس))**[٣٥].

وبغية تعزيز العلاقات التركية مع كل من فرنسا وبريطانيا، قام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس[٣٦] عام ١٩٥٢م بزيارة كل من فرنسا، وبريطانيا، وكان الغرض الأساسي من تلك الزيارة التعبير عن عمق الصداقة والتعاون بين تركيا وهاتين الدولتين، وتبادل وجهات النظر في أمور تهم البلدين، لاسيما الاقتصاد التركي ووضعه ومسألة تطوير القدرات الدفاعية للجيش التركي[٣٧]، ونتج عن تلك الاتصالات التركية مع دول أوربا الغربية الكبرى، حصول تطورات بين الجانبين على صعيد العلاقات الاقتصادية، لاسيما في ميادين التبادل التجاري والعسكري والثقافي، فضلاً عن جانبها السياسي، وإن تلك العلاقات كانت دليلاً لعلاقة الود التقليدية التي تربط تركيا بفرنسا وبريطانيا[٣٨].

أدى الدعم البريطاني والفرنسي لتركيا إلى تحسن مستوى الأوضاع الاقتصادية لشرائح واسعة من الشعب التركي في أوائل عقد الخمسينيات، وقد أشار إلى ذلك الرئيس التركي في كانون الأول ١٩٥٣م قائلاً: **((أود أن أُبيِّنَ لنواب المجلس الوطني التركي أن مجدنا السياسي وقوتنا العسكرية قد زادتا إلى درجة يمكننا أن نفخر بهما، ومهما يكن من شيء فإننا يجب أن نظل معتقدين بأن كل مجتمع من المجتمعات التقدمية يجب أن يصطدم بحاجات جديدة في طريقه إلى المدنيّة وفي حياته التقدمية))**[٣٩].

كان هدف المساعدات البريطانية– الفرنسية لتركيا هو تحسين وإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها، وإذا ما ازدادت تلك المساعدات حسب رأي الساسة الأتراك فإنها من الممكن أن تقدم خدمات جليلة تساعد على بناء الاقتصاد التركي، فضلاً عن دورها في تقوية موقف الأتراك سياسياً باتجاه الاستحقاقات السياسية مع دول أوربا الغربية الكبرى[٤٠].

وأشار الساسة الأتراك إلى أنهم مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمنهاج الدفاع المشترك، لاسيما أن تركيا أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١م، وأن ذلك المنهاج ارتبط بصورة مباشرةً، حسب رؤية الساسة الأتراك، بالقيادة الأوربية العليا لقوات الحلفاء، إذ أصبحت **(إزمير)**[٤١]، مقراً لقيادة جنوب شرقي أوربا[٤٢].

ونلاحظ نجاح مساعي تركيا في تعزيز علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا من خلال تلك الجولة التي قام بها وزير خارجيتها محمد فؤاد كوبرلو، إذ حققت تطوراً كبيراً في علاقاتها على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية.

تطورت العلاقات التركية– البريطانية خلال السنوات (١٩٥٥–١٩٦٠م) بشكل ملحوظ بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد[٤٣] **"Selwyn Lloyd"**، لتركيا عام ١٩٥٦م، إذ عبر عن تطور تلك العلاقات بالقول: **((تربطنا مع تركيا روابط كثيرة ومن أهمها اشتراكنا في منظمة الناتو واشتراكنا في ميثاق بغداد، وأن سياسة بلدنا واضحة وإننا نؤيد ونساند ميثاق بغداد وسوف نبذل كل الجهود لتقويته والمحافظة عليه))**[٤٤].

وأكد الجانبان التركي والبريطاني على أهمية المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي إيزنهاور[٤٥] **"D. Eisenhower"** في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧م، أمام الكونغرس الأمريكي، والذي عرف باسم مشروع إيزنهاور[٤٦] **"Eisenhower Doctrine"**، وتضمن استعمال القوات المسلحة الأمريكية لحماية أية دولة في الشرق الأوسط تطلب مساعدتها لصد أي عدوان من قبل دولة شيوعية، وتقديم المساعدات العسكرية لمثل تلك الدولة، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط، إذ تم تخصيص (٢٠٠) مليون دولار لإنفاقها في بعض الدول مثل تركيا[٤٧].

ثانياً: ألمانيا الغربية:

شهدت علاقات تركيا مع ألمانيا الغربية خلال السنوات (١٩٦٠–١٩٥٠م) تطوراً ملحوظاً، لاسيما من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتحديداً بعد توقيع تركيا اتفاقية تجارية مع ألمانيا الغربية عام ١٩٥٢م[٤٨].

وبالمقابل، وتعبيراً عن حسن النية، أقدمت تركيا على تسليم أبنية السفارة والقنصلية الألمانية في أنقرة واستانبول وإزمير إلى ألمانيا الغربية ريثما يتم تقرير ملكية تلك الأبنية بصورة نهائية، ونالت تلك المبادرة التركية استحسان الأوساط السياسية في ألمانيا الغربية [٤٩].

وعلى أثر ذلك، قام مستشار ألمانيا الغربية أديناور[٥٠] **"Adenawer"** بزيارة إلى تركيا في عام ١٩٥٤م لتتوج تطور العلاقات التركية– الألمانية الغربية، وعلى مختلف الأصعدة، ومع ذلك فإن الجانبين ركزا على الأمور التالية[٥١]:

١. إن الطرفين الألماني برئاسة المستشار أديناور، والتركي برئاسة جلال بايار رئيس الجمهورية، أعطيا أهمية خاصة لموضوع السلام في أوربا، وأن إلحاق ألمانيا الغربية في منظمة الدفاع عن أوربا سيضمن لتلك المنطقة أهم القوى الضرورية لها.

٢. تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

٣. إيجاد صيغة توافقية تؤدي إلى ربط الوحدة الأوربية وحلف البلقان.

فضلاً عن ذلك، أعلنت ألمانيا الغربية في أوائل عام ١٩٥٦م، عن قرارها بشراء الأسلحة والعتاد اللازم لتسليح الجيش الألماني الغربي بما قيمته حوالي (٢,٣٠٠,٠٠٠) مليون دولار من بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وتركيا، وإيطاليا، وفرنسا، ومن الأسباب الرئيسية لذلك القرار هو أن تدريب الجيش الألماني الغربي وتزويده بالأسلحة والعتاد والذخائر بالسرعة المطلوبة ضمن منهاج الحلف الأطلسي يستوجب شرائها بدلاً من بناء المعامل الخاصة بذلك في ألمانيا، والتي تتطلب مالاً ووقتاً كبيراً لكي تكون جاهزة للإنتاج الضخم المطلوب(٥٢).

أما فيما يتعلق بشراء الأسلحة من تركيا فمن العوامل التي أدت إلى ذلك هي كون تركيا عضواً في الحلف الأطلسي، ولأنها إنتاجها الحربي على النمط المتفق عليه من القيادة العامة للحلف، هذا فضلاً عن أن القسم الأعظم من الآلات والمعدات المستعملة للإنتاج الحربي هي أمريكية، والقسم الآخر بريطانية، ولتراكم الديون المتبقية على تركيا والتي تأخر موعد سدادها إلى ألمانيا الغربية والبالغة قيمتها (٦٠) مليون دولار(٥٣).

ثالثاً: إيطاليا:

حصل تطور مهم في العلاقات التركية– الإيطالية، وجاءت زيارة رئيس أركان الجيش التركي نوري ياموت إلى إيطاليا عام ١٩٥٢م، لتعزز العلاقات بين البلدين، لاسيما في المجال العسكري، إذ ركزت المباحثات بين الجانبين التركي والإيطالي على إمكانية نقل مقر القيادة العليا لحلف شمال الأطلسي إلى الاسكندرونة، إذ كان الجانب التركي متحمساً لتلك الخطوة لعدة اعتبارات، أهمها(٥٤):

١. تعزيز مكانة تركيا بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

٢. التخفيف من حدة الآراء التي تطرح بشأن عائدية لواء الاسكندرونة إلى سوريا(٥٥).

٣. محاولة تحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة الإسكندرونة وحالة السكان المعيشية وتطوير مينائها.

ومع استمرار تدفق المعونات والقروض الأوربية، لاسيما القروض الإيطالية إلى تركيا لتعزيز اقتصادها، وتقليل التضخم فيها، لجأت القيادة التركية إلى سياسة الأحلاف، أي الدخول في تحالفات مع الدول الغربية

الكبرى، والإعراب عن استعدادها لفتح موانئها وأراضيها وأجوائها للدول الغربية مقابل المساعدات الاقتصادية(٥٦).

وعلى أثر ذلك شهدت السنوات (١٩٥٢–١٩٥٧م) توقيع العديد من الاتفاقيات بين تركيا وإيطاليا، والتي ركزت على تطوير الموانئ التركية، وزيادة فاعلية الجيش التركي، وتقديم المعونة والخبرات الاقتصادية التي كانت تطالب بها حكومة الحزب الديمقراطي، رغبةً منها في تعزيز الاقتصاد التركي، وقد تطورت العلاقات بين تركيا وإيطاليا في عدة مجالات، منها: تقديم المشورة والخبرات في مختلف الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والسياسية والعسكرية، لاسيما بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في تركيا، إذ استطاعت تركيا من خلال تشريع ذلك القانون جذب رؤوس الأموال الإيطالية إلى تركيا، إلا إن الاستثمارات الإيطالية اقتصرت على مجالات محدودة، ولم تساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصادي التركي بمستوى عالٍ، إذ كان المستثمرون الإيطاليون يريدون ضمانات لحماية رؤوس أموالهم، بالمقابل قدم الساسة الأتراك العديد من الضمانات، إلاّ أن النتيجة كانت استمرار التضخم الاقتصادي والعجز في الموازنة التركية، وانتشار البطالة وفقدان الليرة التركية لقوتها الشرائية(٥٧).

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من تطور العلاقات التركية- الأمريكية إبان عقد الخمسينيات، إلاّ إنها تأثرت سلبياً في نهاية عقد الخمسينيات، على إثر زيارة عدنان مندريس للاتحاد السوفيتي(٥٨).

ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا خلال هذه المدة من حكم مندريس بأن تركيا أصبحت حليفة ضعيفة جراء الاضطرابات التي عمت مدنها الرئيسية(٥٩)، وقد جاء الموقف الرسمي الأمريكي على لسان الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية برفضه التعليق على أحداث إنقلاب عام ١٩٦٠م(٦٠)، مشيراً إلى إن قادة الإنقلاب أعلنوا عزمهم على احترام التزامات تركيا الدولية(٦١)، في حين إن تركيا كانت قد وقعت اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٥ آذار ١٩٥٩م تلزمها بأنه: ((**في حالة تعرض تركيا لأي عدوان فإن الولايات المتحدة ملزمة بالدفاع عن حكومة مندريس بما في ذلك حدوث الإنقلاب**))(٦٢).

وعموماً فقد شهدت السنوات (١٩٥٧–١٩٦٠م)، أجواء عدم الثقة بين حكومة الحزب الديمقراطي والإدارة الأمريكية، إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا حليفاً ضعيفاً بعد الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت المدن الرئيسية في تركيا، وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً بذلك الشأن في أيار عام ١٩٦٠م(٦٣)، أشارت فيه إلى: ((**إن الأزمة في كوريا وتركيا تثير سؤالاً حول اتخاذ الإجراءات من جانب**

الدول الغربية لدرء التمزق المحتمل في الدفاع الآسيوي، ومن الخطأ أن نقول أن الشيء الذي يشغل بال الأتراك هو قرار الشعب التركي بالوقوف مع الغرب لمقاومة أي هجوم سوفيتي، علاوةً على ذلك فيما لو بقيت تركيا منشغلة داخلياً لفترة طويلة بالثورات والضغوط تحت الحكم الديكتاتوري المحكم، فإنها من الصعوبة بمكان أن تبقى كدولة ذات أهمية في الحلف يمكن الاعتماد عليها))[٦٤].

واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً بالحكومة الجديدة في ٣٠ أيار ١٩٦٠م[٦٥]، وأبدت دول حلف شمال الأطلسي ارتياحها بعد استلام اللجنة الوطنية مهامها في إدارة البلاد، ولاسيما بعد تعيين سليم ساربر **"Selim Sarber"** وزيراً للخارجية في حكومة لجنة الوحدة الوطنية، والذي كان يشغل منصب ممثل تركيا في حلف شمال الأطلسي[٦٦].

ولذلك ليس من المستغرب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالنظام الجديد الذي قام في تركيا بعد انقلاب عام ١٩٦٠م[٦٧]، إذ أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور رسالة إلى جمال كورسيل[٦٨] قائد الإنقلاب في ١١ حزيران ١٩٦٠م، جاء فيها: **((إن إعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلفي شمال الأطلسي والسنتو قد أوجد لدي شعوراً بالامتنان وكذلك من حلفائنا الأوربيين الآخرين، إذ إن هذه الأحلاف ما أوجدت إلاّ للدفاع عن العالم الحر))**[٦٩].

وبناءً على ذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم توجهات النظام العسكري الجديد في تركيا، والعمل على تدعيم الاقتصاد التركي والمساعدة في تجاوز أزمة البلاد الاقتصادية، في مقابل تعهد الأتراك الاستمرار في دعمهم لتوجهات المعسكر الغربي ضد التوجهات الشيوعية المتصاعدة، وتحديداً ما يتعلق في ازدياد المد الشيوعي نحو منطقة الشرق الأوسط- آنذاك[٧٠].

الخاتمة والاستنتاجات

توصل البحث إلى جملة من النتائج، كان أبرزها الآتي:

١- عانت تركيا من أزمة اقتصادية إبان مدة حكم الحزب الديمقراطي (١٩٦٠-١٩٥٠م)، وذلك بسبب الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٣٩م)، مما انعكس على أداء حكومة الحزب الديمقراطي داخلياً وخارجياً.

٢- حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية مهمة من قبل الدول الغربية الكبرى، لاسيما في النصف الأول من عقد الخمسينيات، الأمر الذي مكنها من بناء جيش قوي.

٣- لم يشهد الاقتصاد التركي خلال المدة موضوعة البحث تطوراً، وذلك لأن المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها تركيا من الدول الغربية الكبرى كان معظمها مخصص للجيش وبالتالي لم تسهم في تحقيق نمو وازدهار اقتصادي.

٤- ازداد طلب القادة الأتراك في الحصول على المساعدات من الدول الغربية الكبرى لسد العجز الحاصل في الاقتصاد التركي، مما أسهم في أن تشكل تلك المساعدات الاقتصادية والقروض المالية ورقة ضغط من قبل الدول الكبرى على تركيا خدمةً لمصالحها.

٥- إن عدم وجود برنامج اقتصادي واضح ومحدد الأهداف لحكومة الحزب الديمقراطي، كان من بين الأسباب التي أدت إلى عدم نمو الاقتصاد التركي أو انتشاله من الوضع المزري الذي كان يعاني منه.

٦- إن محاولات تركيا المستمرة في تعزيز التعاون مع الدول الغربية الكبرى خلق حالة من الطمأنينة لدى الساسة الأتراك بشأن حماية تركيا من الخطر الشيوعي وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها.

٧- تباينت استجابة الدول الغربية الكبرى تجاه طلبات تركيا بتقديم المساعدات الاقتصادية لها كل حسب مصالحه وطبيعة علاقاته مع تركيا.

هوامش البحث

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٥٥–٧٠.

(٢) **ميزان المدفوعات:** هو سجل منظم يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية سواءً أكانت **(سلعية أم نقدية أم خدمية)** بين دولة معينة ودول أخرى خلال مدة محددة من الزمن وهي في الغالب سنة واحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Paula, Samjuelson, Economics, London, 1976, P. 640.

(٣) **التضخم:** هو ظاهرة اقتصادية شائعة، ويقصد به الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات سواءً أكان هذا الارتفاع ناجماً عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو ناجماً عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وللتضخم أنواع أبرزها **(الركودي، والزاحف، والجامح)**. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica (12 th) London, New York.

(٤) **البطالة:** هي أحد أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول، ويقصد بها عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن تتوفر فيه القدرة على العمل، وللبطالة أنواع منها **(الطبيعية، والموسمية، والإقليمية، والمقنعة)** وغيرها. للتفاصيل ينظر: أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٩.

(٥) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٦٠–١٩٨٠) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص١١.

(٦) قامت السوق الأوربية المشتركة على أثر توقيع معاهدة روما في آذار ١٩٥٧م، إذ عقدت بين ست دول هي **(ألمانيا، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ)**. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد جمال الدين العلوي، **"انتساب تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة"**، بحث قدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية **(الإقليمية حالياً)**، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١١–١٢.

(٧) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٨) مصطفى الزين، أتاتورك وحلفاؤه، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨٨.

(٩) نهى عبدالكريم، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية- الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٦.

(١٠) **الميزان التجاري:** هو الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات في بلد معين خلال مدة زمنية محددة هي في الغالب سنة واحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Paula, Samjuelson, Op. Cit., P. 642.

(١١) نهى عبدالكريم، الديون الخارجية التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية- الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص٧.

(١٢) أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية ١٩٥٠–١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة بابل، ٢٠٠٥، ص١٣٤.

(١٣) شارل زور نجيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: خضر خضير، سلسلة آفاق دولية، ١٩٨٥، ص٧٧.

(١٤) نهى عبدالكريم، الاقتصاد التركي، ص٢٤.

(١٥) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٣٥.

(١٦) إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١٤٥.

(١٧) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٣٦.

(١٨) نصت لائحة تشجيع الاستثمارات الأجنبية على السماح للبيوتات المالية الأجنبية بتشغيل أموالها في تركيا، والسماح لها بإخراج (١٠٪) من الأرباح والفوائد سنوياً إلى موطنها الأصلي، وضمنت بنودها مساواة تلك البيوتات المالية مع مثيلاتها التركية من حيث الامتيازات والحقوق والضرائب، كما تضمنت اللائحة ضمان سلامة رؤوس الأموال الأجنبية. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (٢٧٣٩/ ٣١١)، تقرير عن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ ٦/ ٦/ ١٩٥١، ص١١٤.

(١٩) **قانون رقم (٦٣٢٦) لسنة ١٩٥١م:** تضمن هذا القانون بنود عدة، أهمها: السماح باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية على شكل عملة صعبة، أو على شكل ماكنات وأدوات إنشائية. للمزيد من التفاصيل ينظر: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢٠) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (٢٧٤/ ٣١١)، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٥٢، ص٨٧-٨٨.

(٢١) إن رؤوس الاموال الأجنبية تلك كانت مستثمرة بالأساس في قطاع الصناعات الخفيفة التي لاتحتاج عادة إلى استثمارات ضخمة، ويلاحظ في هذا المجال أن رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الصناعات التركية حوالي (١,٩) مليار ليرة خلال المدة ١٩٥٠-١٩٦٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر: جاسم محمد عبدالحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية- الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص٣٢.

(٢٢) يورك أوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة: فاضل لقمان، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٢.

(٢٣) عبدالكريم كامل وآخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، مركز الدراسات التركية (**الإقليمية حالياً**)- جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٢١٠.

(٢٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: نغم عبدالهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية-الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٥٧-٧٥.

(٢٥) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٤٦.

(٢٧) للمزيد من التفاصيل عن انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي ينظر: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، الأردن، ١٩٨١، ص١٧-٤٥.

(٢٨) نبيل حيدري، تركيا، دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ص١١٣-١٢٤.

(٢٩) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٣٠) **مبدأ ترومان "The Truman Doctrine"**: هو المبدأ الذي تبناه الرئيس الأمريكي هاري ترومان ١٩٤٥–١٩٥٣م، لتقديم المساعدات لتركيا واليونان للوقوف بوجه المد الشيوعي تجاه القارة الأوربية، كما عرفت تلك السياسة الأمريكية بـ**(سياسة الاحتواء)**. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Oscar Theodore Barck, America in the World, New York, 1961, P. 387; Frederic A. ogg and P. Orman Ray, Introduction to America Government, New York, N.D., P. 733.

(٣١) **جلال بايار:** سياسي ورئيس جمهورية تركيا الأسبق، ولد عام ١٨٨٤م في مدينة بورصة، شارك مع مصطفى كمال أتاتورك في حرب الاستقلال، عين وزيراً للأقتصاد عام ١٩٣٢م، ترأس مجلس الوزراء خلال الاعوام ١٩٣٧-١٩٣٩م، ساهم في عام ١٩٤٦م في تأسيس الحزب الديمقراطي وانتخب أميناً عاماً له، انتخب في عام ١٩٥٠م رئيساً للجمهورية التركية، تم اعتقاله في عام ١٩٦٠م على أثر الإنقلاب العسكري، وحكم عليه بالإعدام، ولكن خفف الحكم عليه لكبر سنه، تم اطلاق صراحه في عام ١٩٦١م. للمزيد من التفاصيل ينظر: فراس صالح الجبوري وآخرون، العلاقات التركية– الإيرانية، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٣٤.

(٣٢) نقلا عن: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (٢٧٣٩/ ٣١١)، تقرير عن افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الوطني التركي الكبير، التاريخ ٥/ ١١/ ١٩٥٠، ص٢٤٥.

(٣٣) **محمد فؤاد كوبرلو (١٩٦٦-١٨٩٠م):** مؤرخ وسياسي ودبلوماسي تركي، أحد أفراد عائلة كوبرلو الشهيرة، عضو في الحزب الديمقراطي وأحد مؤسسيه، عمل وزيراً للشؤون الخارجية في حكومة عدنان مندريس خلال الاعوام (١٩٥٥-١٩٥٠م)، ونائباً لرئيس الوزراء في عام ١٩٥٦م، يعد مؤسس نظرية نشوء الدولة العثمانية، عرف بكتاباته في التاريخ العثماني والفلكلور واللغة التركية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

محمد فؤاد كوبرلو /www.ar.wikipedia.org/wiki

(٣٤) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٢٢-١٢٣.

(٣٦) **عدنان مندريس:** سياسي ورئيس وزراء تركي، ولد عام ١٨٨٩م في مدينة آيدن غرب تركيا، أنهى تعليمه في كلية الحقوق بأنقرة، مارس العمل السياسي من خلال انضمامه إلى الحزب الحر الجمهوري عام ١٩٣٠م للمشاركة في المعارضة السياسية التي قادها علي فتحي اوكيار، ثم انضم فيما بعد إلى حزب الشعب الجمهوري لغاية عام ١٩٤٥م، أصبح رئيساً للوزراء خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠م، اعتقل إثر الإنقلاب العسكري عام ١٩٦٠م، ونفذ فيه حكم الإعدام في ٢ شباط ١٩٦١م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, London, 1977, PP. 35-36.

(٣٧) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٣٩) نقلاً عن: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (٢٧٤١/ ٣١١)، خطاب رئيس الجمهورية التركية، التاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٥٣، ص٥٣–٥٦.

(٤٠) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٤١) **إزمير:** مدينة تقع غربي تركيا وهي ميناء يقع على خليج إزمير بشمال شرقي بحر إيجة، كانت مستعمرة إغريقية، وصارت أكبر وأغنى مدن آسيا الصغرى تحت حكم الرومانيين والبيزنطيين، احتلها اليونان عام ١٩١٩م وجعلت منطقتها تحت الإدارة اليونانية بمقتضى معاهدة سيفر ١٩٢٠م ثم ألغت معاهدة لوزان ذلك الإجراء. للمزيد من التفاصيل ينظر: ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ج١، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠٠١، ص٣٨٠.

(٤٢) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٤٣) **سلوين لويد (١٩٧٨-١٩٠٤م):** سياسي بريطاني، نشأ بالقرب من مدينة ليفربول، عرف عنه نشاطه في حزب الأحرار خلال شبابه، ثم بعد ذلك انضم إلى حزب المحافظين، شارك في الحرب العالمية الثانية وأدى دوراً مهماً في التخطيط لعملية العبور إلى شاطئ النورماندي في فرنسا، انتخب في عام ١٩٤٥م عضواً في البرلمان، عين وزيراً للخارجية في عهد حكومة رئيس الوزراء انتوني آيدن في عام ١٩٥٥م، واستمر في منصبه في عهد حكومة هارولد مكميليان حتى عام ١٩٦٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر:
www.en.wikipedia.org/wiki/selwyn Lloyd

(٤٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٤٥) **دوايت إيزنهاور:** الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ولاية تكساس عام ١٨٩٠م، وأثناء الحرب العالمية الثانية تقدم في الخدمة العسكرية بسرعة حتى وصل إلى رتبة جنرال، وفي عام ١٩٥٠م عين القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوربا، انتخب عام ١٩٥٣م رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية كمرشح عن الحزب الجمهوري، جدد انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام ١٩٥٦م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ج١، ص٤٣٧.

(٤٦) **مشروع إيزنهاور:** تضمن المشروع وضع الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (**ليبيا غرباً إلى باكستان شرقاً إلى تركيا شمالاً والحبشة والجزيرة العربية جنوباً**)، إن تلك السياسة استهدفت ملئ الفراغ الاستعماري المتأتي من هزيمة بريطانيا وفرنسا المعنوية في حرب السويس وأفول نجيمهما كدول استعمارية رئيسية وبالتالي فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة بذريعة الخوف من الخطر الشيوعي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٧-٤٣٨.

(٤٧) هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دار القلم، دمشق، ج٢، ٢٠٠٢، ص٣١٩.

(٤٨) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢٥.

(٥٠) **كونراد أديناور (١٩٦١-١٨٧٦م):** سياسي ألماني، تم انتخابه رئيساً للبرلمان الألماني (**ألمانيا الغربية**) بتوجيه من الحلفاء لصياغة الدستور الأساسي وكان المتحدث الرسمي بإسم جمهورية ألمانيا الاتحادية، وشغل منصب أول مستشار للحكومة الألمانية الاتحادية عام ١٩٤٩م، وظل في هذا المنصب حتى وفاته. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، ج١، المصدر السابق، ص١١٨-١١٩.

(٥١) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

(٥٢) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (٢٧٤٥/ ٣١١)، زيارة وزير دفاع ألمانيا الغربية لتركيا وصفقة الأسلحة، التاريخ ١/ ٤/ ١٩٥٧، ص٦٩–٧٢.

(٥٣) أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٥٥) **الآراء التي تطرح بشأن عائدية لواء الاسكندرونة إلى سوريا**: عقد حلف بين فرنسا وتركيا في حزيران ١٩٣٩م، إذ وافقت فرنسا على اقتطاع لواء الاسكندرونة من سوريا وضمه إلى تركيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩–١٩٥٠)، تعريب: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط٩، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص٦٦١.

(٥٦) أنس يونس عبد، ص١٢٨.

(٥٧) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٥٨) أراد مندريس من خلال زيارته هذه الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية واسعة النطاق. للمزيد من التفاصيل ينظر: إرشيف وزارة الخارجية، الجمهورية التركية، دراسة عامة، إعداد: السفارة العراقية في أنقرة، ١٩٧٨، ص٨.

(59) C. L. Sulzber, Turkiye Politik Cilkmazi, 17 acustos 1977 (The New York Times) in Dis Basinda Turkiye 1977-1978, S. 6.

(٦٠) قدم سفير الولايات المتحدة في أنقرة مذكرة إلى وزارة خارجية حلف الأطلسي طالب فيها تركيا باتخاذ الخطوات لتحسين أوضاع البلاد، وهذا على ما يبدوا إن الولايات المتحدة كان لها علماً بحدوث الإنقلاب. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص١٤٧.

(61) C. L. Sulzber, S. 6-7.

(٦٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ص١٤٨-١٤٩.

(63) New York Times, May. 1, 1960, P. 1.

(٦٤) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص١٣٠.

(65) C. L. Sulzber, S. 7.

(٦٦) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ص١٥٠.

(٦٧) **انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠م:** هو الإنقلاب العسكري الذي حدث في تركيا بسبب الخلافات المتصاعدة بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي الحاكم وقد أدى التصعيد بين الجانبين إلى قيام رئيس الوزراء عدنان مندريس بإصدار أوامره إلى الجيش للحد من الشعارات الصادرة من قبل حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته، وقد عد قادة الجيش أن هذا العمل مخالف للقواعد الأساسية للجمهورية التركية، التي وضع أسسها مصطفى أتاتورك مما دفع بالجيش للقيام باحتلال الإذاعة ومقر الرئاسة وعدد من المؤسسات الحكومية في ٢٧ أيار ١٩٦٠م، وتم على إثره تشكيل لجنة الوحدة الوطنية وانتخب جمال كورسيل رئيساً لها. للمزيد من التفاصيل عن إنقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا وتفاصيله ينظر: عبدالجبار قادر غفور، إنقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا، **"تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية"**، مجلة الدراسات التركية، س١، ع١، ١٩٩١، ص١٥–١٦.

(٦٨) **جمال كورسيل:** ولد في أرضروم بتاريخ ١٠ حزيران ١٨٩٥م من أسرة يحترف جميع أفرادها الخدمة العسكرية، قاتل مع مصطفى كمال في حرب الاستقلال التركية، قاد إنقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا، أصبح رئيساً للجمهورية التركية حتى وفاته في ١٤ أيلول ١٩٦٦م بأنقرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: طلال يونس أحمد علي الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص٧٨.

(٦٩) نقلاً عن: أنس يونس عبد، المصدر السابق، ص١٣٠؛ وللمزيد من التفاصيل عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إنقلاب عام ١٩٦٠م في تركيا ينظر: لقمان عمر محمود أحمد، العلاقات التركية الأمريكية ١٩٦٠-١٩٧٤ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٢٥-٣٠.

(70) R. Bakry, Turkey and The Middle East, London, 1990, PP. 43-44.